

جميل مطر*

النظام الإقليمي العربي من أزمة إلى أزمة

تناقش هذه المقالة الأزمة التي يعيشها النظام الإقليمي العربي، وفشل الدول العربية في احتلال حيز في النظام العالمي / الإقليمي الجديد الذي يجري تركيبه. وتعتبر أن ما سمّي "الربيع العربي" هو ثورة إقليمية عربية وليست "هبات" أو "انتفاضات"، وأنها ووجهت بهجمات مضادة، وسعت دول إقليمية للإفادة منها وزرعت فيها قوى إسلامية ومتطرفة بقصد تطويع هذه الثورة. ويختم الكاتب مقالته بالتأكيد أنه "لا عودة ممكنة إلى الماضي، فالتاريخ لن ينفعنا إلا إذا كنا نسعى حقاً للتغيير والاستفادة من تجارب دخلناها صداماً أو تأقلماً مع تحولات كبرى. أما الدعوة المثارة ضمناً أو علناً تحت عنوان تطبيع مصر كخطوة على الطريق لإصلاح النظام الإقليمي، فهي دعوة لن تجدي، إلا إذا صاحبها رسالة عربية أو عربية واضحة تلتزم بها مصر، ويلتزم بها الآخرون قبلها".

عالمي مستمر حتى يومنا هذا، مروراً بتفجير أول قنبلة نووية وصعود موجات الاستقلال الوطني، وانتهاء ببزوغ نظام دولي ثنائي القطبية. كذلك، يصعب تجاهل حقيقة أننا نعيش عصرًا هيمنت على حياتنا فيه موجات من ثورات اتصال ومعلومات ومعرفة غيرت جوهرياً أساليب الحياة التي نحياها، والآمال التي نعقدتها على مستقبل تخيلناه

يعتقد أهل كل عصر أن تحولات جوهرية حدثت في زمنهم، وأنها لم ولن تحدث لا في زمن سابق ولا في زمن لاحق. ولا أحد ينكر حجم وعمق التحولات التي تسببت بها الثورة الفرنسية، بدءاً بانتشار قيم عالمية جديدة، ومروراً بإقرار نظام لتوازن القوى الأوروبية، وثورات وانتفاضات أعادت رسم الخرائط الاجتماعية لدول أوروبا. ولا أحد يقلل من قيمة التحولات الهائلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، ابتداءً بوضع الأسس لبناء مؤسسات دولية عمّرت حتى شاخت ونظام اقتصادي

* كاتب ومفكر مصري.

وتغيرات سبقتها أو صاحبته في النظام الدولي، كالعولمة مثلاً. فالعولمة في حيزها المعاصر ومدلولاتها الحديثة، وإن لم تختلف كثيراً عن بداياتها في قرون الاستعمار التقليدي، أثرت تأثيراً مباشراً حين تسببت بإضعاف هيبة الدولة، وحين شجعت الهويات الثانوية وأمدت في عمرها، ودعمت مبادئ الحقوق والحريات، ونشرت أفكار اقتصادات السوق وحرية التجارة، ورفعت مستوى وعي المواطن في الإقليم بالشؤون العامة. وقد وقع التناقض أحياناً بين ممارسات العولمة وممارسات الإقليمية، فضاق بعض العرب ذرعاً بنظامه الإقليمي الضيق أمام طموحاته التجارية والشخصية، وراح يبحث عن نظام إقليمي أوسع، نظام متساهل في شروطه مثل شرط العروبة. وكان واضحاً أن العولمة تطرح وبشدة فكرة نهاية الأيديولوجيا معياراً أو شرطاً للعمل السياسي - الإقليمي كما الدولي كما الوطني. وكان واضحاً أيضاً أن "العروبة" كصفة للإقليم وكعقيدة لنخبته التكاملية، صارت تحتل درجة متدنية من اهتمام القيادات الحاكمة في الدول العربية لمصلحة سياسات "عولمة" متطرفة وأحياناً متشنجة، وفي أحسن الأحوال لمصلحة "شرق أوسط" يتسع للعرب وغيرهم.

ولا يقلل من أهمية هذا المثال حقيقة أن العولمة عادت فانحسرت في الأعوام الأخيرة تحت ضغط صحوة في المشاعر والولاءات "القومية"، وخصوصاً في دول أوروبا وروسيا والصين، أو كردة فعل مفاجئة لتوحش قوى التفتت والتشردم والهويات الثانوية، وردة فعل متوقعة لاستفحال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي نشبت خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، وضربت اقتصادات عديدة في جنوب أوروبا وإيرلندا. ونستطيع أن نؤكد، من واقع الأحداث الأخيرة في عالمنا العربي

رغيداً وكريماً وعادلاً، وغيرت في شكل العلاقات الإنسانية، وفي نظرنا إلى السياسة والاقتصاد والتنمية والأمن، بل كل شيء آخر. ولم تقتصر التحولات الجارية فينا ومن حولنا على مستوى دون غيره، فالعالم كله مسّته صاعقة التغيير: دول عظمى لم تعد عظمى، والتوازنات بينها أصابها خلل، وكذلك توازنات البشر العاديين في الشارع، كما أن مستوى النظم الإقليمية ومستوى الدولة لم ينجوا من آثار هذه الصاعقة.

لا أظن أن في إمكان أحد، مهما تبلغ خبرته بالنظام الإقليمي العربي، وتجربته فيه أو معه، أن يخوض في سيرة هذا النظام من دون أن يتوقف بين الحين والآخر عند مستوى النظام الدولي كي يتابع تطورات مشكلاته وقضاياها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة في النظام الإقليمي. كذلك ليس في استطاعة أحد، حتى الضليع في فهم الإنسان المعاصر، والذي أوتي من علم واطلاع على أسرار الحياة الحديثة، وشرب من نبع تراث أهل السلف وأقداسهم واختارهم طريق أمان في غابات العصر الموحش، أن يزعم أن هذا الإنسان لا يؤثر في حال النظام الإقليمي، تماماً مثلما أن الخبير في مستوى النظام الإقليمي لا يجرؤ على تجاهل دور الإنسان العربي العادي في تعطيل أو إنعاش جهود المواكبة والتغيير.

المتغير الدولي

نجد جذور بعض ما ألمّ بنظامنا العربي في تطورات مهمة طرأت على النظام الدولي في العقود الأخيرة، وثمة أمثلة غير قليلة يمكن الإشارة إليها للتدليل على الصلة المباشرة بين تغيرات في النظام الإقليمي

هذه المرحلة تصعد دولة من دول الصف الثاني ربما كانت إلى عهد قريب، من الصف الثالث أو الرابع، إلى موقع على القمة الدولية. ولا ريب في أن القطب الأوحـد (أميركا) يعمل بهدوء محسوب ليفسح بنفسه أمام الدولة الصاعدة متسعاً على القمة. والمثير في هذه العملية هو الدقة المتناهية التي تتميز بها سلوكيات الطرفين ليضمن كل منهما تناسق السرعات: سرعة الصعود من ناحية، وسرعة الانسحاب من ناحية أخرى، وأي خلل جسيم في تناسق السرعات قد يكفي لإشعال حرب كونية لا يعلم أحد مداها وأبعادها. بل أستطيع القول إن الطرفين، الأميركي والصيني، أفلحا بدرجة كبيرة في المحافظة على الأمن الدولي والسلام العالمي حين أوجد كل منهما مصلحة للطرف الآخر في الشراكة على القمة بحيث تكون هذه الشراكة، وليس الانفراد بالقمة، البديل الأفضل.

بالنسبة إلينا في الشرق الأوسط، فإن عملية الانتقال هذه بين الولايات المتحدة والصين قدمت لنا التفسير الملائم لإصرار الولايات المتحدة على تحويل سياساتها الخارجية من التركيز على الشرق الأوسط إلى شرق آسيا، وفسرت لنا أيضاً الانسحاب الأميركي المتدرج من الشرق الأوسط والجهود المبذولة لخفض الاهتمام بمشكلاته، بل لعلها تفسر لنا، أو لي شخصياً، هرولة أميركا لتنفيذ خطط تهدف إلى صنع توازن جديد للقوة في الشرق الأوسط، على أمل بأن يحقق هذا التوازن في انسحابها ثم غيابها النسبي، درجة أعلى من الاستقرار والأمن، ويقلل من فرص نشوب النزاعات المسلحة بين دول الإقليم. وفي هذا الإطار أستطيع أن أفهم الإصرار اللافت للنظر على الوصول بالمفاوضات مع إيران إلى نهاية تعوض فقدانها، ولو إلى حين، ميزة السلاح النووي

وربما في دول الجوار أيضاً، أن المشاعر التي فجرتها العولمة في هذه المنطقة لم تسلك جميعها مسالك التفكك والتشردم، كردة فعل مضادة للعولمة، بل إن أكثرها استطاع أن يشق لنفسه قنوات حملت أيضاً هائلاً من تيارات تجميعية ومنها التيارات الدينية، وهي كما ذكرنا سابقاً، تستحق أن تحمل أكثر من صفة من صفات "العولمة".

فجأة ومن دون مقدمات طويلة، لكن بتشجيع من قوى دولية وإقليمية ومحلية عديدة، وخصوصاً من دول أعضاء في النظام العربي، عادت رياح الدين تهبّ من مواقع عربية وإسلامية عديدة على مناطق كان الظن أنها حققت التوازن الملائم بين دور الدين في السياسة من ناحية، ودور الولاءات القومية أو الوطنية من ناحية أخرى. وقد هبّت الرياح الدينية أيضاً من عواصم غربية اكتشف المسؤولون في إحداها، وبالأصح في اثنتين منها، أن المارد الذي أطلقاه في حربهما ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، رفض العودة إلى القمقم، وبات يهدد معاقل الاستقرار في العالم العربي، بل أمن الغرب وسلامته أيضاً. ثم توصلت الدولتان إلى أن الحل ربما يكون في تشجيع وصول قوى إسلامية معتدلة إلى الحكم، في معظم إن لم يكن في جميع دول الشرق الأوسط. إن حال العالم العربي اليوم لدليل ملموس على أن هذه القوى الغربية وزبائنها في الشرق الأوسط أخطأوا خطأ جسيماً، إذ إنه بعد ثلاثين عاماً من إقرار سياسة "إدخال الدين" إلى السياسة في الشرق الأوسط لا يزال البحث جارياً، بتكلفة باهظة وتضحيات جسيمة، عن "اعتدال ديني لا يتطرف بعد حين".

سيشهد التاريخ على أننا عشنا مرحلة نادرة من مراحل تطور النظام الدولي، أو بالأصح من مراحل تحولاته العظمى، ففي

بالنسبة إلى التاريخ، فإذا كانت الجغرافيا قد تنازلت للعلم والتقدم عن بعض أدوارها وحقوقها ومكانتها، فإن التاريخ أيضاً، لم يعد مسيرة لازمة ومصاحبة لمسيرة الأفراد والأشياء كالدول وقاداتها، وإنما صار، كما لاحظنا في عقودنا الأخيرة، وعاء نحفظ به جانباً، ثم نعود إليه عند الحاجة كي نغرف منه. التاريخ صار قيداً على التقدم المتسارع الخطى ومعطلاً له، وأظن أن حالتنا العربية والإسلامية خير شاهد على أن تاريخنا وليس فقط جغرافيتنا صاراً معاً أثقل من قدرتنا على حملهما وقت النهوض.

لا نستطيع اليوم أن نجتمع قادة العرب وصانعي السياسة العربية والنخب الفكرية العربية في سلة واحدة ونزعم أن مرجعياتهم التاريخية واحدة، أو حتى متقاربة، كتقارب المرجعيات التاريخية لقادة أميركا اللاتينية ونخبها السياسية، وتقارب المرجعيات التاريخية لقادة دول أوروبا. لقد كنا في بداية نشأة النظام الإقليمي العربي نعتقد أن مرجعيتنا التاريخية واحدة، وحدث هذا قبل أن نكتشف أن لنا في التاريخ مذاهب، تماماً كما أن لنا في السياسة مذاهب، وفي الدين مذاهب، وفي الاقتصاد مذاهب، بل كما تشهد هذه الأيام، فإن لنا في المستقبل مذاهب. وقد ترتب على حقائق مفزعة كثيرة عجز شديد عن الالتزام بتنفيذ ما يتقرر من سياسات داخل أجهزة النظام العربي ومؤسساته، فضلاً عن أن هذا العجز شجع القوى الخارجية على التماذي في اختراق النظام في المواقع كلها، بجميع الأساليب والدوافع والأسباب.. ولم يقلح قادة النظام أو القوى الرئيسية في تنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء فيما يشبه "سياسة خارجية موحدة لدول النظام العربي". فشل النظام في تحقيق هذا في وقت

بمزايا حرية حركة ونفوذ أكبر في العالم العربي وأفغانستان. المهم بالنسبة إلى أميركا ألا يتسبب انسحابها من الشرق الأوسط بزيادة أزمة فراغ القوة التي نشأت عن انحدار مكانة مصر الإقليمية وإمكاناتها، من دون أن تظهر قوة إقليمية أخرى قادرة على ملء هذا الفراغ أو الجانب الأكبر منه. وليس خافياً على دول المنطقة ودول أخرى خارجها مثل روسيا والصين ودول في أوروبا الغربية أن هناك أزمة فراغ قوة في الشرق الأوسط ستتفاقم حتماً لو لم ينشأ على الفور توازن جديد للقوى الإقليمية، أو لو لم تظهر قوة إقليمية كبرى تملأ هذا الفراغ. والحل الذي اختارته واشنطن للخروج من ورطة فراغ القيادة في الشرق الأوسط، كان التخطيط بسرعة للعبة جديدة من ألعاب توازن القوة تتعامل أميركا من خلالها مع القوى الأربع الأهم حالياً في الإقليم، وهي تركيا وإيران وإسرائيل والسعودية.

آخر أزمات النظام الإقليمي العربي

هل سقط النظام العربي، أم هو في طريقه إلى السقوط، أم إنه لا يمكن أن يسقط باعتبار أنه ظاهرة طبيعية ترتبط بالمكان والتاريخ والناس؟ لا أظن أن كثيرين مستعدون للاقتناع بالبديل الثالث القاضي باستحالة السقوط، فالمكان على أهميته الاستراتيجية عبر السياسات والصراعات الدولية فقد، مثل غيره من المواقع "الاستراتيجية"، كثيراً من أهميته وأولويته على غيره من الاعتبارات، وقد فقدها إما تحت ضغط صعود وانحدار قوى ودول عديدة، وإما بسبب الثورات المتلاحقة في مجال الاتصالات والمواصلات وتصنيع السلاح والتحول من الحرب بالأفراد إلى الحرب من دون أفراد. والأمر كذلك

"القطرية"، بمعنى الولاء "للدولة"، سواء الدولة القومية أو الدولة الدينية أو الدولة القبلية، تنحسر في وجه الزيادة الكبيرة في حجم الاختراق الأجنبي القادم من دول الجوار، أو من الجماعات الإرهابية، أو من المنظمات الأهلية والقومية الأجنبية. لذلك، أشك في صحة أو دقة الرأي القائل إن الزيادة المفاجئة في التمحور حول "الهوية الشيعية" في بعض أنحاء العالم العربي كانت بسبب بروز إيران كدولة قوية في الشرق الأوسط. فهذا البروز كان عاملاً مساعداً، لكن السبب الأهم من وجهة نظري كان ضعف الدولة العربية الذي أدى إلى صعود للصراعات عامة، ومنها صراعات المذاهب وزيادة الميل إلى التشتت "القومي" أو الوطني. لقد ضعفت الدولة حين عجزت عن تقديم الأمن والأمان والحماية الصحية والاجتماعية لمواطنيها كافة.

أقف مع من يقول إننا استهنا بحماية حدود النظام الإقليمي العربي، فقد ركزنا على حماية حدودنا البينية، أي بين دولنا، وفرطنا - والتفريط أسوأ من الإهمال - في أمن حدود النظام. أهملنا حدود النظام مع أفريقيا، والآن تدفع دول شمال أفريقيا الثمن غالياً، ومع آسيا، وها نحن نكتشف أن النظام سمح لإيران باختراق حدوده الجغرافية والثقافية والقومية بتدخلها - المستتر تارة، والمعلن في معظم الوقت - في شؤون لبنان وعدة دول خليجية والعراق. تدخلت إيران بشكل أقرب إلى التواطؤ مع الولايات المتحدة، إن لم يكن بتشجيع استمر أعواماً، كما أن النظام العربي سمح لتركيا بأن تتمدد في الإعراب عن طموحاتها الخادش معظمها لكرامة العرب كافة. وكادت تركيا الأردوغانية - في تعاملها

كانت مصر تدعي القدرة على توجيه النظام وقيادته، وفشل في وقت كان العراق يحاول الوصول إلى هذه القدرة والتأثير في دول معينة سارت في ركابه، وفشل في وقت كانت المملكة العربية السعودية تقود بدعم من جميع أو معظم دول مجلس التعاون الخليجي. وبقي النظام، في هذه المرات كلها، ساحة لسياسات خارجية متنوعة تكاد تكون بعدد أعضاء النظام. من ناحية أخرى، فشل النظام في توظيف هذه التعددية الدينية وقوة الدين باعتبارها ثابتاً من ثوابت الإقليم، كرافعة للتقدم والحرية والحقوق، بل في دعم إمكانات النظام مثل القوة العسكرية والثروة العلمية والتكنولوجية وتقدم الأفكار وإصلاح الفكر الديني ومقاومة عناصر التخريب والتكفير ونشر الخرافات وكل ما من شأنه تشويه صورة الدين في تاريخ الشرق الأوسط، وفي عمليات بناء الدولة الحديثة، وفي جهود التقدم كافة.

ما زلت عند اعتقادي الذي عبّرت عنه في عدة مناسبات سابقة بأن أزمة الهوية في النظام العربي تعود أساساً، كغيرها من أزمات الهوية في مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً الدول النامية، إلى الارتباك ثم الاضطراب اللذين فجّرتهما مسيرة العولمة. لقد اخترقت العولمة المجتمعات كلها من دون أن تجد ما يصدّها أو يبطئ اختراقها، فهزت مشاعر وأنعشت ولاءات كثيرة.

ظروف أخرى شجعت على نشوب أزمة هوية في النظام العربي، ليس أقلها شأنياً ضعف إنجازات النظام ومؤسساته، وتراخي قياداته وانتكاس العمل العربي المشترك، فضلاً عن التقدم الذي حققته دول الجوار، وخصوصاً إيران وتركيا، ولكل منهما هوية قومية راسخة. وحدث هذا في وقت كانت

حدة: فالإمكانات المالية للمملكة السعودية بالغة الوفرة، بينما إمكانات مصر ضعيفة، وإمكانات اليمن بالغة الضعف، وإمكانات الصومال معدومة. والأمر كذلك حين يأتي ذكر الإمكانات العسكرية، فبعض الأكاديميين يفضل رصد مئات الطائرات الحديثة والصواريخ في كل دولة على حدة، وتجاهل رصد إمكانات جميع الدول الأعضاء مجتمعة.

الربيع العربي

يعتقد كاتب هذه السطور أن ما عُرف بثورات الربيع العربي لم يكن "هبات" أو "انتفاضات" شعبية وقعت صدفة في دولة بعد أخرى، وإنما كان في خلاصته "ثورة" نظام عربي؛ ثورة لوقف استمرار تردّي هذا النظام، ورغبة في إصلاح الأسباب التي أدت إلى هذا التردّي. ولا يغير هذا الاعتقاد أو يقلل من شأنه حقيقة أن قوى خارجية شجعت على نشوب هذه الثورات، وأن منظمات وجمعيات أهلية عالمية ومحلية، ساهمت بشكل أو بآخر ببيانات وإصدار دعوات إلى التظاهر، فالأمر الثابت هو أن الشعوب في جميع تلك البلاد التي نشبت فيها الثورات، وشعوباً عربية أخرى أيضاً، كانت جاهزة للثورة بدليل سرعة انتشار شراراتها. والثابت كذلك أن أسباب الثورة كانت حقيقية وواقعية ولموسة، وسبق التحذير من مغبة تجاهلها في عدة تقارير دولية. لقد نشبت الثورات في دول عربية، ولم تمتد إلى دول الجوار أو دول في أقاليم أخرى، وتفاعل بعضها مع بعض فور نشوبها بكل حماسة وعاطفة، وتفاعلت معها الشعوب العربية بالعاطفة والحماسة نفسها. وفي جميع تلك الثورات كانت الشعارات متشابهة، بل متطابقة أحياناً: كانت ثورة

مع العرب - ترتدي ثياباً عثمانية وتنطق بشعارات الخلافة. ولن أحدث عن اختراقات أخرى مصدرها الدول العظمى، وخصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا، وهي اختراقات شهدت بسببها ساحات النظام الإقليمي العربي في وقت من الأوقات ازدحاماً بالمبعوثين والرسائل، وسياحة إرهابيين، وخبراء إرهاب، وناشطي المجتمع المدني العالمي، وفرق تدريب عسكري وطائرات من دون طيار وطائرات مقاتلة وبوارج حربية، فعادت المنطقة مسرحاً تدار منه خطط توسيع النفوذ، ويجري في ساحاتها التفاوض على جلب جيوش المرتزقة وعملاء الاستخبارات العالمية.

للتعرف على ما لحق بإمكانات النظام الإقليمي العربي من قوة أو ضعف، أسأل أحياناً هل نقارنها بحال هذه الإمكانات قبل عقد وعقدين وثلاثة أم نقارنها بإمكانات نظام إقليمي آخر في حالته الراهنة؟ تحدثنا في السطور السابقة عن فراغ في القيادة، أو عن سوء أداء على مدى فترة غير قصيرة، وعن عجز شديد في عقيدة النظام، باعتبارها سبب وجوده وسر استمرار وجوده نظرياً، وعن عدم توفر تنسيق وتناسق في العمل الاقتصادي والاجتماعي والعسكري بين أعضاء النظام، وعن تقوُّب واسعة في حدود النظام الخارجية، ولا سيما الثقافية، وحدود الولاء والهوية، وحدود الخصوصية السياسية والأمنية. تحدثنا عن هذه النقائص كلها، وغيرها كثير لم نتحدث عنه في هذه الورقة الموجزة، وجميعها يشير إلى عجز متراكم في إمكانات النظام غير الملموسة. أمّا الإمكانات الملموسة فما زال البعض، من غير المتخصصين، يحسبها بحساب كل قطر على

وسريع ومكتمل العدد والعتاد. ولم تكن هذه القوى المحافظة وحدها في هذه الهجمة التي جرى شنها على ثورات الربيع، وإنما لحقت بالهجمة، أو ربما كانت جزءاً منها، الحرب ضد غزة بالقوة العسكرية، وعلى الضفة الغربية بقوة الإفساد. هناك، في فلسطين، لم تصل رياح ثورات الربيع، وبدا هذا الغياب كتشديد على استمرار مسيرة إغفال "قضية فلسطين"، القضية الأساسية في النظام العربي. وهذه المرة يأتي التأكيد من فلسطين نفسها، وليس من النظام الإقليمي العربي. لقد ركزت الهجمة المضادة، أو المرتدة، على تطعيم الثورات، كما سبق أن ذكرت، بتيارات وتنظيمات دينية متطرفة ومعتدلة، وتزويدها بالمال والسلاح، وتكليف بعضها بالاستيلاء على الثورات. وركزت أيضاً على فلسطين بغرض إبعادها عن تيار ثورات الربيع. وعلى مسافة غير بعيدة كانت تركيا تتدخل بطاقة هائلة لحرف الثورات كي تستفيد منها في تنفيذ مشروع جديد لتوسيع النفوذ التركي والسيطرة على مفاتيح القوة الاستراتيجية، وخصوصاً في سورية وليبيا ومصر. ومن ناحية رابعة، قامت إيران بتعبئة قواها الإقليمية وحلفائها استعداداً لمرحلة مساومة إقليمية مع القوى الدولية الأكبر والقوى العربية المحافظة في عملية جني الأرباح العائدة من الهجمة المضادة. بمعنى آخر، يسود على جانبي ثورات الربيع - أي على جانب المجتمعات التي شهدت بدايات الثورة وعاشتها، وعلى جانب المجتمعات التي لم تصل إليها رياح الثورة - ما يشبه "توقيف الشريط"، وأقصد وقف شريط التسجيل عند لحظة معينة تبدو عندها الثورة مقيمة لا تغادر، كأمينة لكن متجذرة. وفي الوقت نفسه تبدو الجهود على قدم وساق لاستكمال الهجمة المرتدة لتحقيق

ضد أنظمة حكم سلطوية ومشاركة سياسية ضعيفة أو غير معمول بها، وكانت ثورة ضد الظلم الاجتماعي واللامساواة، ثورة من أجل استعادة كرامة الإنسان وكرامة الأمة، وكانت رغبة عارمة في تجديد الأمل بالمستقبل، مستقبل ملايين الشباب العربي الباحثين عن عمل أو إنجاز على أي مستوى.

نشبت الثورات في مجتمعات تمثل كل منها، وكلها مجتمعة، عينة نموذجية للدول الاثنين والعشرين وشعوبها، فقد كان بينها المجتمع النفطي، والمجتمع المتناسق السكان، والمجتمع المتعدد الطوائف والمذاهب، والمجتمع القبلي، والمجتمع الأشد فقراً. بمعنى آخر كانت ثورة إقليمية عربية ضد مختلف عناصر التردي والانحطاط والتخلف السياسي، وضد عنف السلطة، وضد الفساد والإهمال.

لم تكن الثورات العربية، كما ذكرت، هبات أو انتفاضات، لأنها وصلت إلى جذور هذه المجتمعات. فقد بدأت بالمدن وبين الشباب، وانتهت مشتتة في مختلف الجهات وبين مختلف فئات السكان. كانت ثورات حقيقية وعربية بدليل هذا الصدى غير المسبوق في مختلف أنحاء العالم، وبدليل آخر أهم كثيراً، هو السرعة التي تعاملت بها القوى المحافظة والتقليدية في النظام العربي مع هذه الثورات. ففي فترة قصيرة أقدمت دول محافظة على ما لم تتعود فعله من قبل: تحالفت مع تيارات بعينها، وساعدت مؤسسات، وموّلت ميزانيات، وتبنت قوى دينية معتدلة، وشجعت قوى دينية متطرفة كي تنضم إلى الثورات أو لتتحرف بالثورات عن أهدافها. كانت الهجمة المضادة أشبه شيء ممكن بما يُعرف في لعبة كرة القدم بالكرة المرتدة، حين ينتهز فريق فرصة احتشاد لاعبي الفريق الآخر بعيداً عن مرماهم، فيبادر بهجوم مباغت

الربيع. بعد هذه الخطوة يمكن الحديث عن إصلاح النظام الإقليمي العربي، أو إعداده لمرحلة جديدة كي يتأقلم ويواكب التحديات العظمى في النظام الدولي. على العرب أن يعيدوا النظر وبسرعة في صلاحية أنظمة الحكم في كل قطر من أقطارهم للصوص في وجه مرحلة قلائل سياسية عظمى، فالإصلاح السياسي واجب بل شرط ضروري، إذا ما أرادت هذه الدول الاستمرار كوحدة سياسية مستقلة. من ناحية ثانية لا يمكن تصور استمرار العمل العربي المشترك بوضعه الراهن، إذ لا يمكن تصور الاستمرار في بناء جيوش جرارة وشراء أسلحة حديثة في غياب خطة أمن قومي شاملة، فهذه الخطة القابلة للتنفيذ هي الضمان الوحيد الطويل الأمد لأمن كل دولة عربية صغيرة أو كبيرة. وبالمنطق نفسه، يتعين إقامة سوق اقتصادية عربية موحدة وقوية، لأن بهذه السوق يمكن للدولة العربية مقاومة الضغوط الخارجية، وتكون في الوقت نفسه مستعدة تكنولوجياً وحضارياً لاستقبال الرسائل المادية والمعنوية التي سيحملها طريق الحرير من وإلى الصين، وغيره من مسالك النظام الدولي الجديد.

لن تكفي الاتفاقات والخطط والنيات الحسنة لإقامة نظام عربي جديد، لأن الوثائق والنيات إذا لم تكن مؤسسة على رسالة عربية واضحة، فلن يكتب لها النجاح، كما لم يكتب لسابقتها العديدة والمحشورة في أدراج جامعة الدول العربية. دعونا نعتزف أولاً بأننا لم نقرأ حتى هذه اللحظة أو نسمع ما يفيد بأن الدول العربية الساعية لاحتلال مناصب قيادة في النظام العربي، أو في النظام الإقليمي الجديد والأوسع، لديها "رسالة" تود

نصر حاسم في كل مكان يُشتم فيه رائحة رماد ثورة ما زالت جذوته لم تنطفئ، أو غليان يوشك أن ينفجر. ثورات الربيع متوقفة في مجتمعاتها، والهجمة المضادة لطبيعة ثانية للحياة السياسية في مجتمعات أخرى، ولا حل متوقفاً إلا من خلال تحريك هذه الصورة في اتجاه أو آخر. الاتجاه المأمول هو الاسترشاد بمبادئ ثورات الربيع لإصلاح مؤسسات "الدولة" في العالم العربي واستعادة هيبتها، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتضييق فجوة اللامساواة بين الدول العربية وبينها وبين العالم الخارجي، وداخل كل دولة على حدة.

المستقبل؟

إذا أردت أن تقترب من مستقبل دولة من الدول، وإذا أردت أن تحكم على جدية وقوة انتماء النخبة السياسية والخارجية والأمن القومي في دولة من الدول، وإذا أردت أن تخطط لمشروع تجاري كبير أو لمستقبل أولادك وأحفادك في دولة من الدول، إذا أردت أن تفعل هذا الشيء أو ذاك، أو كليهما معاً، ابحث عن الأسئلة التي يفترض أن يكون الباحثون والأكاديميون وأعضاء حلقات النقاش والعصف الفكري في مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في هذه الدولة، منشغلين بالإجابة عنها.

الأساس في صنع مستقبل أفضل لهذه الأمة هو تحقيق أهداف ثورات الربيع داخل كل دولة من دول الإقليم، إذ لن يقوم نظام إقليمي جديد أو مجدد يتسم بالاستقرار والمنعة، ما لم تعالج كل دولة عضو فيه المشكلات وأوجه العجز التي فجرت ثورات

جميع الاقتصادات الجديدة، وغير جاهزين للصدوم في وجه قوى إقليمية كادت تستكمل استعداداتها لتولي قيادة الشرق الأوسط. بمعنى آخر، العرب غير جاهزين لمواكبة التحولات العظمى في السياسة الدولية وتوازنات القوى العالمية والإقليمية، وبالتالي تحقق الدعوة، بحسب رأي جديد الطرح، إلى إعلان النظام الإقليمي العربي "محمية طبيعية" حين تتعهد الدول العظمى ودول الجوار بالالتزام بحماية حدوده وحكوماته وثرواته، ووقف التنافس على مواقع النفوذ فيه، وعدم التدخل في شؤونه واعتباره إقليماً غير قابل للإصلاح ونموذجاً لفشل "الإقليمية" في حل مشكلات الدول الإسلامية وتحقيق الأمن والسلام.

لا عودة ممكنة إلى الماضي، فالتاريخ لن ينفعنا إلا إذا كنا نسعى حقاً للتغيير والاستفادة من تجارب دخلناها صداماً أو تأقلاً مع تحولات كبرى. أمّا الدعوة المثارة ضمناً أو علناً تحت عنوان "تطبيع مصر" كخطوة على الطريق لإصلاح النظام الإقليمي، فلن تجدي، إلا إذا صاحبها رسالة "عربية" أو "عروبية" واضحة تلتزم بها مصر، ويلتزم بها الآخرون قبلها. ■

توجيهها إلى شعوب هذا الأقليم أو ذاك. أسأل وأنا مندesh كيف أن مراكز البحوث العربية لم تسأل بعد هذا السؤال: ماذا تريد هذه الدولة أو تلك أن تحقق لنفسها أولاً؟ ثم ماذا تريد أن تحقق لدول النظام الإقليمي؟ وثالثاً ما الذي تحمله من وعود وأنباء سارة لدول إقليمية من المأمول أو المتوقع انضمامها إليه؟ ورابعاً، هل في نية الدول المرشحة لقيادة النظام العربي، في حالته البائسة الراهنة، التقدم علانية إلى العالم الخارجي بالتزامها دعم عروبة النظام، أم في نيتها الاستمرار في تجاهل هذه الحقيقة لمصلحة اعتبارات وقتية ومصالح ضيقة؟ عندئذ يجب الأخذ بخيار إعلان نهاية الحقبة العربية في تجربة إنشاء نظام إقليمي.

هناك من يعتقد أن العرب، رهنأ وربما في المستقبل القريب، غير جاهزين لاتخاذ أي خطوة جادة نحو إدخال إصلاحات جوهرية في نظم الصراع الاجتماعية وكرامة الإنسان وحقوق المواطن ومشاركته في إدارة شؤون بلده، وهم غير جاهزين لإقامة نظام أمن قومي فاعل وقوي، وإقامة سوق عربية نشيطة ومؤثرة فيما حولها ومنفتحة على عالم جديد وتكنولوجيا أحدث وتكامل حقيقي بين

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

العقيدة الأمنية الإسرائيلية

إعداد رندة حيدر تحرير أحمد خليفة